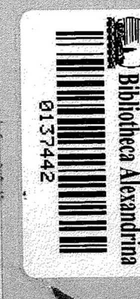
سلسلة المعارف ٢٥

التضخم

احمد النجار





سلسلة المعارف

يشرف عليها

دكتور / رضا فودة



أحمد النجار

خبير بمركز الدراسات الاستراتيجية - مؤسسة الأهرام

اسم الكتاب : التضخم
اسم المؤلف : أحمد النجار
الجمع التصويرى والإخراج : المكتب العربى للمعارف
رقم الإيداع : ٩٥/٥٠١٥
الترقيم الدولى : I.S.B.N: 977-276-082-7

الناشر

حقوق التوزيع فى مصر والعالم العربى

للمكتب العربى للمعارف

١٠ ش الفريق محمد رشاد حسن

مصر الجديدة - ميدان الحجاز

ت : ٢٤٢١٥٢٦

مقدمة

يعد ارتفاع أسعار السلع والخدمات هو الصورة التقليدية للتضخم، لكن الحقيقة أن ارتفاع الأسعار هو المؤشر -فى الظروف العادية- الذى يدل على وجود التضخم فى أى اقتصاد، لكن فى بعض الحالات الخاصة يكون هناك تضخم مكبوت لايترافق مع ارتفاع الأسعار، ولذلك لايمكننا تعريف التضخم بأنه ارتفاع الأسعار، لأن هذا الارتفاع مؤشر على وجود التضخم، أما التضخم ذاته فإنه يعنى وجود فجوة بين العرض المتاح والمحدد من السلع والخدمات والطلب الفعال أى المقترن بالقدرة على الشراء والذى يزيد عن العرض المتاح. وهذه الفجوة المتمثلة فى زيادة الطلب عن العرض تؤدى إلى زيادة الأسعار التى هى المؤشر التقليدى على وجود التضخم فى أى اقتصاد.

وكان التضخم طوال سنوات ماقبل الحرب العالمية الثانية يرتبط بظروف خاصة مثل نشوب الحروب التى تؤدى إلى توجيه الجهاز الإنتاجى لإنتاج المعدات العسكرية وإلى توجيه جزء من قوة العمل إلى ميادين القتال مما يؤدى إلى انخفاض المعروض من السلع والخدمات عن الطلب عليها، الأمر الذى كان يؤدى لارتفاع أسعارها. كذلك فإن فترات الانتقال من سياسات

اقتصادية إلى أخرى أو فترات افتقاد الجماهير للثقة فى النظام السياسى والاقتصادى تشهد عادة درجات عالية من الإقبال على شراء الأصول الثابتة مثل الأراضى والسلع الضرورية والسلع المعمرة فى ظل المخاوف من حدوث ارتفاع للأسعار فيؤدى هذا الإقبال على الشراء أى زيادة الطلب الفعال مع ثبات العرض من السلع والخدمات، إلى حدوث ارتفاع فى الأسعار يمكن أن يتطور إلى مستويات مرتفعة، وكأن سلوك المستهلكين بناء على افتقادهم للثقة في النظام السياسى والاقتصادى ومخاوفهم من حدوث التضخم يمكن أن يؤدى بالضبط إلى إحداث حالة من التضخم. لكن الأمر اختلف بعد ذلك وأصبحت أغلب اقتصاديات العالم تتعايش بشكل دائم وفى الظروف العادية مع مستويات متباينة من التضخم.

المدارس الفكرية وظاهرة التضخم

يرى ابن خلدون أن تكلفة الإنتاج هى أساس الأسعار، وبالتالى فإن ارتفاع الأسعار أى حدوث التضخم يرتبط بارتفاع تكاليف الإنتاج بصورة أساسية، وكان ابن خلدون يرى أن ارتفاع الأسعار أى حدوث التضخم يرتبط بتزايد النشاط الاقتصادى، وهى نفس الفكرة التى صاغها كينز (١) وفيليبس بشكل مختلف وفى إطار نظرى جديد بعد ابن خلدون بنحو سبعة قرون.

وإذا تركنا ابن خلدون لنتتبع علم الاقتصاد الحديث الذى ظهر أواخر القرن الثامن عشر فإن المدارس الفكرية المختلفة فى علم الاقتصاد لها مواقف متباينة بشأن ظاهرة التضخم.

فبالنسبة للمدرسة الكلاسيكية التى كانت على قمة الفكر الاقتصادى الغربى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فإنها اقترحت وجود حالة المنافسة الكاملة، وأشارت إلى أن الأسعار تتحدد بالتفاعل الحر بين العرض والطلب، وتعد نظرية كمية النقود هى المعبر عن تفسير المدرسة الكلاسيكية لحركة الأسعار، وقد صاغ «أرفنج فيشر» معادلته الشهيرة المعروفة باسمه

---

(١) العالم الاقتصادى البريطانى «اللورد جون ميناردكينز».

والتى تتلخص فى أن كمية النقود المتداولة × سرعة دورانها = حجم الناتج × المستوى العام للأسعار.

أى أن المستوى العام للأسعار = $\frac{\text{كمية النقود المتداولة × سرعة دورانها}}{\text{حجم الناتج}}$ وهذه المعادلة تعنى أن المستوى العام للأسعار يتوقف على تفاعل كمية النقود وسرعة دورانها أى الطلب مع حجم الناتج أى العرض (المعروض من السلع).

وقد قام عدد من الاقتصاديين الذين ينتمون للمدرسة الكلاسيكية بتطوير نظرية كمية النقود فيما عرف بمعادلة كمبردج التى لاتختلف عن نظرية كمية النقود سوى فى أنها تراعى أن كمية النقود المتاحة لدى الأفرد لايتم إنفاقها فورا على الاستهلاك أو الاستثمار، وإنما يتم إنفاقها على دفعات، أى أن الأفراد يحتفظون بجانب من دخلوهم النقدية كأرصدة لإنفاقها خلال الفترة من تسلمهم دخلهم النقدى وليكن فى بداية كل شهر بالنسبة للموظفين إلى بداية الشهر القادم عندما يتسلمون رواتبهم الجديدة. أى أن هناك طلبا على النقود كنقود عند بداية كل شهر لتمويل استهلاك شبه منتظم فى فترة الشهر، وهو طلب يشكل نسبة من الدخل الفردى ونسبة من الدخل القومى لأى بلد.

وتتلخص معادلة كمبردج فى أن كمية النقود = الطلب على

النقود×المستوى العام للأسعار× الناتج.

وتبعا لهذه المعادلة فإن المستوى العام للأسعار = كمية النقود / الطلب على النقود × الناتج

وبالتالى فإنه وفقا لمعادلة كمبردج فإن حركة الأسعار أو معدل التضخم يتناسب طرديا مع كمية النقود ويتناسب عكسيا مع حجم الناتج ومعدل الطلب على النقود أى أنه كلما زادت كمية النقود المصدرة فى دولة فإن ذلك يؤدى إلى ارتفاع الأسعار أى حدوث التضخم إذا لم ترتفع كمية الناتج أو يتغير معدل الطلب على النقود، بما يبقى الأسعار عند مستوياتها قبل زيادة كمية النقود المصدرة.

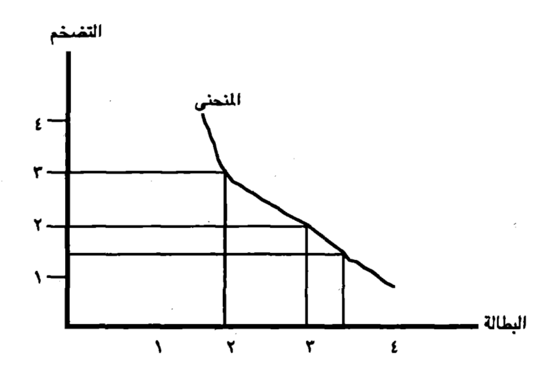
أما بالنسبة للنظرية الكينزية نسبة إلى مؤسسها ورائدها الاقتصادى الإنجليزى اللورد «چون مينارد كينز»، فإنها أحدثت نقلة نوعية هائلة فى تفسير التضخم وفى تحديد كيفية حدوثه. وترى النظرية الكينزية أن التضخم وهو زيادة الطلب الفعلى عن العرض المتاح من السلع والخدمات بما يؤدى إلى ارتفاع الأسعار يرتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات فى كمية النقود وفى أسعار الفائدة وفى مستوى التشغيل فى الجهاز الإنتاجى لأى بلد، فمثلا تؤدى الزيادة فى كمية النقود إلى انخفاض أسعار الفائدة وإلى زيادة حجم السيولة النقدية التى يحتفظ بها الأشخاص نتيجة لانخفاض أسعار الفائدة، وإلى زيادة الميل للاستهلاك.

ومع انخفاض أسعار الفائدة وزيادة الميل للاستهلاك فإن المشروعات القائمة ترفع مستويات التشغيل فيها كما يبدأ رجال الأعمال فى الاقتراض بأسعار فائدة منخفضة لتمويل استثمارات جديدة بتشجيع من زيادة الميل للاستهلاك. ونظرا لأن الزيادة فى الطلب الفعلى نتيجة زيادة كمية النقود وانخفاض أسعار الفائدة تسبق الزيادة فى الإنتاج نتيجة الاستثمارات الجديدة فإن «كينز» يرى أن زيادة الطلب الفعلى فى صورة ارتفاع الأسعار عندما يرتفع مستوى الطلب عن مستوي العرض تؤدى لحدوث التضخم الذى يتجسد فى زيادة الأسعار.

والحقيقة أن «كينز» قد أوضح بجلاء الفارق بين تأثير زيادة الطلب الفعلى لأى سبب على التضخم فى اقتصاد فى حالة تشغيل كامل «اقتصاد منتعش» وبين تأثير هذه الزيادة على التضخم فى اقتصاد فى حالة تشغيل غير كامل «اقتصاد غير منتعش»، فإذا كان الاقتصاد فى حالة تشغيل كامل فإن أى زيادة فى الطلب الفعلى لما يتجاوز العرض المتاح من السلع والخدمات تعنى حدوث التضخم الذى يتجلى فى ارتفاع كبير للأسعار. أما فى حالة زيادة الطلب الفعلى فى اقتصاد لم يصل لمستوى التشغيل الكامل فإن هذه الزيادة تحفز ارتفاع مستوى التشغيل بصورةة أساسية، ووفقا لهذا التحليل الكينزى للتضخم فإن هناك علاقة عكسية بينه وبين البطالة، فإذا ارتفع معدل التضخم

انخفض معدل البطالة والعكس صحيح، وذلك لأن ارتفاع التضخم يرتبط بزيادة الطلب الفعلى لما يتجاوز العرض المتحقق من السلع والخدمات من التشغيل الكامل للجهاز الإنتاجي، ومعروف أن حالة التشغيل الكامل تعنى وصول معدل البطالة إلى حده الأدنى.

وقد صاغ الاقتصادى «فيليبس» الذى ينتمى للمدرسة الكينزية العلاقة بين التضخم والبطالة من خلال المنحنى الشهير باسمه والمحدب تجاه نقطة الأصل والذى يوضح العلاقة العكسية بينهما (انظر الرسم) وقد ظل هذا المنحنى يتمتع بمصداقية عالية إلى أن تعرضت الاقتصادات الرأسمالية عالية التطور لارتفاع معدلات التضخم والبطالة معا فى السبعينيات مما قوض مصداقية



منحنى «فيليبس» ووجه ضربة للنظرية الكينزية فى تفسير التضخم بما مهد الطريق لهيمنة مدرسة النقديين الجدد التى تزعمها «ميلتون فريدمان» على الفكر الاقتصادى الغربى، وتذهب مدرسة النقديين الجدد إلى أن المصدر الرئيسى للتضخم هو ارتفاع معدل نمو كمية النقود عن معدل نمو حجم الإنتاج من السلع والخدمات.

أما بالنسبة للمدرسة «الحدية» المعروفة بالمدرسة السويدية نظرا لأن معظم المفكرين الذى ينتمون إلى هذه المدرسة كانوا من السويد، فإن تحليلها للتضخم يتضمن حساب التوقعات المستقبلية بالنسبة للطلب والعرض فضلا عن العلاقة بين الطلب والعرض القائمين فعلا. وقد وضع الاقتصادى السويدى «فالراس» قانونا معروفا باسمه لإيضاح العلاقة بين التضخم وبين التفاعل المستقبلى للطلب والعرض.

أما بالنسبة للمدرسة الماركسية نسبة إلى «كارل ماركس» فإنها تناولت قضية تحديد حركة أسعار السلع والخدمات من خلال التأكيد على مفهوم ماركس الخاص بـ «سعر السوق» الذى يرى أن السعر الذى تباع به السلعة أو الخدمة فى السوق والذى يتذبذب حول سعر تكلفة الإنتاج مضافا إليه الربح وفقا لمتوسط معدل الربح فى الفرع الإنتاجى الذى ينتج السلعة محل التسعير. وترتيبا على ذلك فإن ارتفاع تكلفة إنتاج السلع والخدمات يؤدى إلى

حدوث التضخم، كما أن محاولات الرأسماليين أو رجال الأعمال لرفع أرباحهم من خلال رفع أسعار السلع والخدمات تعنى تعريض الاقتصاد للتضخم.

وقد أشار «ماركس» إلى أن معدل الربح = $\frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال الثابت + رأس المال المتغير}}$

١- فائض القيمة: هو حجم العمل الذى يقدمه الفرد العامل لصاحب العمل خلال فترة زمنية محددة.

٢- رأس المال المتغير : هو القيمة الإجمالية لجميع قوى العمل التى يستخدمها الرأسمالى فى وقت واحد، ويقاس طرديا مع عدد العمال.

٣- رأس المال الثابت: هو الأصول لأى مشروع وهى الآلات والأرض والمبانى.

وأوضح ماركس أن زيادة مستوى الميكنة فى ظل عمليات التحديث التكنولوجى تؤدى إلى ارتفاع نصيب رأس المال الثابت من إجمالى رأس المال. وبالتالى فإ معدل الربح الذى يحققه رأس المال الثابت يتراجع بشكل مستمر ولايمكن إيقاف هذا التراجع إلا بتخفيض الأجور فى سوق المنافسة الكاملة أو برفع أسعار السلع والخدمات فى الأسواق ذات الطابع الاحتكارى بما يؤدى إلى تعريض الاقتصاد لحالة التضخم.

أنواع التضخم

إذا كان التضخم هو وجود فجوة بين الطلب الفعال (الأكبر) والعرض المتاح (الأقل) من السلع والخدمات بما يؤدى لارتفاع أسعارها، أو هو وجود قدرة لدى الشركات التى تتمتع بوضع احتكارى أو شبه احتكارى على رفع أسعار السلع والخدمات التى تنتجها بغض النظر عن مستوى الطلب عليها، فإن هناك أنواعا متعددة من التضخم يمكن التمييز بينها على النحو التالى:

١- التضخم العادى:

ينتج التضخم العادى عن زيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات بسبب الزيادة الطبيعية للسكان وتطور احتياجاتهم، وفى ظل قيام الدولة بتمويل جانب من الإنفاق العام عن طريق إصدار النقود بلا غطاء من الإنتاج أو الذهب، وفى ظل التأخر الطبيعى لاستجابة الجهاز الإنتاجى للزيادة فى الطلب الفعال، حيث إنه من المعروف أن زيادة الطلب الفعال تؤدى إلى تشجيع المشروعات القائمة على رفع مستوى التشغيل فيها لزيادة الإنتاج من السلع والخدمات التى يوجد طلب فعال عليها، كما تشجع على إنشاء استثمارات جديدة للاستجابة للطلب الفعال المشار إليه، لكن طرح السلع والخدمات

الناجمة عن رفع مستوى التشغيل للجهاز الإنتاجي يستغرق وقتا حتى ولو كان قصيرا، كما أن طرح السلع والخدمات المنتجة من الاستثمارات الجديدة التى أنشأت بتشجي من زيادة الطلب الفعال يستغرق وقتا أطول، وخلال الوقت الفاصل بين زيادة الطلب الفعال وبين الاستجابة له تكون هناك زيادة فى الأسعار. كذلك فإن الدخول الموزعة على عناصر الإنتاج المشاركة فى رفع مستوى التشغيل للجهاز الإنتاجى القائم، والمشاركة فى تنفيذ وتشغيل الاستثمارات الجديدة تتحول بدورها إلى طلب فعال قبل طرح الإنتاج أو العرض المقابل له بما يؤدى إلى الارتفاعات العادية للأسعار أو التضخم العادى الذى تتعايش معظم اقتصادات العالم معه.

٢- التضخم المتسلل :

يمكن القول إن التضخم المتسلل هو أحد أشكال التضخم العادى لكنه يرتبط بشكل خاص ببدايات خروج أى اقتصاد من مرحلة الركود أى انخفاض فى الإنتاج. فعندما يبدأ أى اقتصاد يعانى من تباطؤ معدل النمو أو الركود فى تجاوز هذه الحالة والدخول إلى حالة النمو أو الانتعاش فإن أسعار السلع والخدمات تبدأ فى الارتفاع بنسب محدودة فى البداية نتيجة تحول الدخول الموزعة على العاملين فى الاستثمارات الجديدة إلى طلب فعلى بأسرع من قدرة تلك الاستثمارات الجديدة على إنتاج السلع والخدمات. لكن

إذا استمر ارتفاع الأسعار المحدود فى التزايد فإنه قد يخلق مخاوف لدى المستهلكين من استمرار ارتفاع الأسعار بما يدفعهم للدخول فى سباق للتخلص من النقود لشراء السلع والخدمات وهو سلوك يؤدى لتزايد معدل التضخم بشكل سريع، ويمكن أن يؤدى هذا التضخم المتسلل إلى كبح النمو أو الانتعاش الاقتصادى إذا تزايد إلى مستويات تفرض تدخل السلطات النقدية والإدارة الاقتصادية فى الدولة لوضع السياسات المالية والنقدية الكفيلة بالسيطرة على هذا التضخم، حيث إنه من المعروف أن السياسات المالية والنقدية الكلية التى تستخدم للسيطرة على التضخم مثل رفع أسعار الفائدة وزيادة الضرائب وطرح السندات وتجميد الأجور والأسعار وغيرها مما سيأتى ذكره فيما بعد.. هذه السياسات تؤدى إلى كبح النمو والانتعاش الاقتصادى، ويمكن تسمية التضخم المتسلل إذا بلغ المستوى الذى يفرض على الدولة انتهاج عدد من السياسات لمكافحته بشكل يؤدى لكبح النمو الاقتصادى.. يمكن تسميته بالتضخم المتسلل الكابح للنمو.

ونظرا للآثار الاقتصادية الوخيمة للتضخم المتسلل الكابح للنمو فإن الإدارة الاقتصادية والسلطات المالية والنقدية فى أى دولة لابد من أن تستخدم الأدوات المالية والنقدية والسياسات الكلية اللازمة لانتعاش الاقتصاد والسيطرة على التضخم بدرجة عالية من المرونة والكفاءة حتى لايحدث

التضخم المتسلل ويتطور إلى تضخم متسلل كابح للنمو يؤدى إلى عرقلة انتعاش الاقتصاد.

٣- التضخم الجامح :

يعد التضخم الجامح أسوأ أشكال التضخم وأكثرها تخريبا للاقتصاد، بل إنه يمكن أن يقوض النظام الاقتصادى بأسره ويهدد بتقويض النظام السياسى والاجتماعى القائم، وينشأ التخضم الجامح كحالة خاصة شديدة التطرف من التضخم العادى، وهو يحدث بالضبط عندما تؤدى الزيادة العادية فى الطلب الفعال فى بدايات مرحلة الانتعاش أو فى المراحل الانتقالية من نظام اقتصادى لنظام آخر أو فى الفترات التى تعقب أى حرب.. عندما تؤدى هذه الزيادة فى الطلب الفعال إلى ارتفاع الأسعار بشكل يثير سخط أصحاب الدخول شبه الثابتة أى الرواتب والأجور ويدفعهم للمطالبة بزيادة أجورهم ومرتباتهم، وبالطبع تؤدى زيادة المرتبات والأجور إلى رفع تكاليف الإنتاج التى يحملها أصحاب الأعمال على أسعار السلع مما يؤدى لزيادة الأسعار مرة أخرى وتتكرر الدورة وتتسارع معدلاتها بشكل جنونى يقود الأسعار إلى مستويات خيالية وخاصة إذا حدثت هذه الحالة فى أعقاب أى حرب أو فترات افتقاد الجماهير للثقة فى آلنظام السياسى والاقتصادى القائم.

ومن المؤكد أن الإدارة الاقتصادية والسلطات المالية والنقدية تكون مسئولة إلى حد بعيد عن تطور التضخم العادى إلى تضخم مدمر لأنها هى فى النهاية التى تستسلم لدورة التسارع فى التضخم حتى يصل للتضخم الجامح من خلال قيامها بإصدار النقود بلا غطاء من الإنتاج أو الذهب، ولأنها هى التى تملك إتخاذ القرارات السيادية والتحكمية، وتملك اسخدام الأدوات المالية والنقدية الكفيلة بالسيطرة على التضخم.

ويعد التخضم الجامح الذى ضرب الاقتصاد الألمانى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى هو النموذج الأكثر جموحا للتضخم فى التاريخ الاقتصادى للعالم. فعندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها كانت الديون الداخلية للحكومة الألمانية أى القروض التى حصلت عليها من الشعب الألمانى والتى كان الجانب الأكبر منها عبارة عن أذون خزانة أصدرها بنك الرايخ -البنك المركزى الألمانى آنذاك- قد بلغت نحو ٥٥,٢ مليار مارك ألمانى. ولما كانت الحكومة الألمانية مضطرة لسداد قيمة أذون الخزانة التى حل أجلها ولما كانت إيراداتها لاتسمح بذلك فإن البنك المركزى الألمانى بدأ فى إصدار الأوراق النقدية لسداد التزاماته دون أن يكون لها غطاء من الإنتاج أو الذهب. وقد تحولت الأوراق النقدية التى أصدرها البنك لسداد التزاماته إلى طلب فعال لايقابله عرض من السلع والخدمات فأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار، وبدأت

ضغوط العمال والموظفين لرفع الأجور والمرتبات ونجحت فى ذلك فارتفعت تكاليف الإنتاج وارتفعت الأسعار مرة أخرى وبدأت الدورة الجهنمية للتضخم الجامح فى التسارع بشكل مذهل وغير مسبوق أو ملحوظ فى التاريخ الاقتصادى لأى دولة، ومع استمرار بنك الرايخ فى إصدار النقود بلا غطاء إنتاجى أو ذهبى لسداد التزاماته ولتمويل الإنفاق الحكومى انهار المارك الألمانى وقفزت معدلات التضخم بشكل هائل. وقد تضاعفت أسعار الخدمات بنحو ٥٠٠ (خمسمائة) مرة خلال الفترة من عام ١٩١٨ وحتى عام ١٩٢٢ ثم وصل ارتفاع الأسعار إلى مستويات جنونية عام ١٩٢٣ لدرجة أن المارك الذهبى كان يساوى تريليون مارك ورقى. وكان العمال والموظفون يسابقون الزمن لإنفاق كل دخلهم على شراء السلع والخدمات بمجرد تسلم أجورهم ومرتباتهم حتى لاتفقد قيمتها بسبب التضخم الجامح حيث كانت الأسعار تتضاعف من ساعة لأخرى بشكل هستيرى أغرب من الخيال، ولإدارك مسئولية بنك الرايخ -البنك المركزى الألمانى آنذاك- عن حالة التضخم الجامح التى ضربت الاقتصاد الألمانى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، يكفى أن نعلم أن قيمة أذونات الخزانة القائمة فى نوفمبر عام ١٩٢٣ بلغت نحو ١٩١,٦ مليون تريليون مارك. كما بلغت الأوراق النقدية التى أصدرها بنك الرايخ والتى كانت متداولة نحو ٤٩٦,٥ مليون تريليون مارك فى ديسمبر عام ١٩٢٣.

وتجدر الإشارة إلى أن التضخم الجامح الذى شهدته ألمانيا خلال الفترة من ١٩١٨ وحتى ١٩٢٣ لم يتكرر إطلاقا فى أى دولة وهو بذلك يشكل حالة فريدة. وهناك مستويات من التضخم المنفلت أو الجامح حدثت فى بعض بلدان أمريكا اللاتينية وفى يوغوسلافيا بعد تفككها وفى الدول التى تأسست بعد تفكك الاتحاد السوفيتى السابق لكنها لاتقارن على الإطلاق بالنموذج التاريخى الأشهر للتضخم الجامح الذى حدث فى ألمانيا من ١٩١٨-١٩٢٣. ولإيضاح ذلك يكفى أن نذكر أن الرقم القياسى للأسعار فى ألمانيا بلغ ١٠٠ تريليون فى نهاية عام ١٩٢٣ باعتبار أن سنة الأساس هى بداية عام ١٩١٨. فى حين أن أكبر معدلات التضخم المسجلة فى العالم بلغت ١٤٣١٦٪ فى نيكارجوا عام ١٩٨٨، ٧٤٨٢٪ فى بيرو عام ١٩٩٠، ٢٧٣٩٪ فى البرازيل عام ١٩٩٠، ٣٠٨١٪ فى الأرجنتين عام ١٩٨٩، ٤٩٢٨٪ فى أوكرانيا عام ١٩٩٣، ٦١٤٧٪ فى يوغوسلافيا عام ١٩٩٢. وبالطبع فإن معدل التضخم فى البلدان المذكورة برغم جموحه لايقارن على الإطلاق بمأساة التضخم الجامح فى ألمانيا فى الفترة من ١٩١٨-١٩٢٣. ويمكن القول إن التضخم الذى أصاب نيكارجوا عام ١٩٨٨ والذى بلغ ١٤٣١٦٪ فى ذلك العام كان يحدث فى يوم واحد وربما فى أقل من يوم فى ألمانيا فى بعض الأوقات خلال الفترة العصيبة للتضخم الجامح الذى خربها بعد الحرب العالمية الأولى.

وعلى أى حال فإنه فى ظل التضخم الجامح يكون الاقتصاد مصابا بحالة من الاضطراب والحمى ولايمكن تخطيط الاستثمارات الجديدة لأنه لايمكن توقع أسعار السلع أو أسعار مدخلات الإنتاج أو أجور العاملين ومرتبات الموظفين، وهو وضع يؤدى لجمود نمو الاقتصاد ويدخله فى حالة من التخبط والركود العميق وربما الانهيار الشامل إذا لم تتخذ الإدارة الاقتصادية والسلطات النقدية الإجراءات الكفيلة بالسيطرة على التضخم الجامح.

وبالنظر إلى الجدول رقم (١) سنجد أن جموح معدل التخضم قد ترافق مع انخفاض الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فى البلدان التى تعرضت لأعلى معدلات التضخم فى السنوات الأخيرة. وبالنسبة للاستثناءات التى حدث فيها نمو مع تضخم مرتفع لدرجة الجموح أو حدث انكماش اقتصادى برغم تراجع معدل التضخم فإن ذلك يعود إلى حركة العوامل الاقتصادية الأخرى المؤثرة سلبا أو إيجابا فى معدل نمو الاقتصاد.

جدول (١)

معدلات النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى

فى دول تعانى من التضخم المنفلت نحو الجموح

	البرازيل		الأرجنتين		نيكاراجوا		اوكرانيا		بيرو	
	معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى	معدل التضخم	معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى	معدل التضخم	معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى	معدل التضخم	معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى	معدل التضخم	معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى	معدل التضخم
١٩٨٨	٪٠,٢	٪٦٨٥	٪١,٩-	٪٣٤٣	٪١٢,٥-	٪١٤٣١٦			٪٨,٢-	٪٦٦٧
١٩٨٩	٪٣,٢	٪١٣٢٠	٪٦,٢-	٪٣٠٨١	٪١,٧-	٪٤٧,٩			٪١١,٦-	٪٣٣٩٩
١٩٩٠	٪٤,٤-	٪٢٧٣٩	٪٠,١	٪٢٣١٥	٪٠,٣-	٪٧٤٨٥			٪٤,٤-	٪٧٤٨٢
١٩٩١	٪٠٠,٩	٪٤١٤	٪٨,٩	٪١٧٢	٪٠,٢-	٪٢٩٤٥	٪١١,٩-	٪٩١	٪٢,٧	٪٤٠٩
١٩٩٢	٪٠,٩-	٪٩٩١	٪٧,٨	٪٢٥	٪٠,٤	٪٢٣,٧	٪١٧-	٪١٤٤٥	٪٢,٨-	٪٧٣
١٩٩٣	٪٥	٪٢١٠٣	٪٦	٪١١	٪٠,٥-	٪٢٠	٪١٧-	٪٤٩٢٨	٪٧,٠	٪٤٩

I.M.F, World Economic Outlook, May 1994

٤- التضخم المكبوت :

يعد التضخم المبكوت من أنماط التضخم التى تنتشر بقوة فى البلدان التي تهيمن فيها الدولة على الاقتصاد وفى الدول التى تأخذ بالتخطيط المركزى وبالتحكم فى الأسعار، كما ينتشر هذا النمط من التضخم فى الدول التى تمر بظروف الطوارىء أو الحرب. ويحدث هذا النوع من التضخم عندما يرتفع الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع والخدمات بسبب إصدار الدولة للنقود دون غطاء من الإنتاج أو الذهب والعملات الحرة بغرض تمويل الإنفاق العام للدولة المهيمنة على الاقتصاد أو للدولة التى فى حالة حرب، والمنطقى فى هذه الحالة أن ترتفع الأسعار نتيجة زيادة الطلب عن العرض. لكن الدولة المسيطرة على الاقتصاد أو التى فى حالة حر تلجأ إلى التحديد التحكمى لأسعار السلع والخدمات بأقل من السعر الذى يمكن أن يسود فى حالة تفاعل العرض والطلب بشكل حرب دون تدخل من الدولة، ونظرا لأن السلع والخدمات المتاحة أقل من الطلب عليها عن الأسعار التى حددتها لها الدولة فإن الدولة تقوم بتحديد حصص استهلاكية لكل فرد من هذه السلع والخدمات. وكأن الدولة تكون قد كبتت أو قيدت تحول الفجوة بين الطلب الفعال (الأكبر) وبين العرض المتاح (الأقل) إلى ارتفاع فى الأسعار، وهذا ما يبرر تسمية هذا النمط من وجود التضخم دون وجود مظهره وهو ارتفاع الأسعار بالتضخم المكبوت.

وإذا كانت الدولة قد قيدت الأسعار وحددت حصص استهلاكية للأفراد بسبب حالة خاصة مثل الطوارىء أو الحرب فإن هذا التقييد يعني أن هناك قوة شرائية لدى الأفراد لايقابلها عرض للسلع والخدمات، وعندما ينتهى الظرف الطارىء أو الحرب فإنه إذا رفعت الدولة يدها عن التسعير التحكمى للسلع والخدمات فإن القوة الشرائية المتاحة للأفراد تتحول إلى طلب فعال محموم قد يؤدى إلى حدوث تضخم كبير إذا تدخلت الدولة مرة أخرى لوضع ضوابط للسيطرة عليه، وإذا اتخذ هذا التدخل صورة تحديد أسعار تحكمية للسلع والخدمات وتحديد حصص للمواطنين فيها فإن ذلك يبقى على تضخم متزايد لكنه مكبوت ويشكل خطرا على الاقتصاد عند أى تخفيف لسيطرة الدولة على الأسعار.

وتجدر الإشارة إلى أن البلدان التى تعانى من التضخم المكبوت غالبا تتواجد بها أسواق سوداء للسلع والخدمات التى حددت الدولة أسعارها تحكميا بأقل من الأسعار التى يمكن أن تسود فى حالة التفاعل الحر بين العرض والطلب.

٥- التضخم المستورد:

التضخم المستورد هو نوع من التضخم يرتبط بالمعاملات الخارجية فى مجال تجارة السلع والخدمات، فمثلا عندما ترتفع أسعار السلع التى

تستوردها أى دولة لأى سبب فإن ذلك يعنى أن قسما هاما بين السلع المتداولة فى هذه الدولة سوف ترتفع أسعاره بما يرفع المعدل العام لارتفاع الأسعار الذى يؤخذ كمؤشر للتضخم من ناحية ويؤدى إلى خلق موجة من ارتفاع أسعار السلع المناظرة التى تنتجها هذه الدولة ويقود فى النهاية إلى موجة عامة من ارتفاع أسعار كافة السلع والخدمات من ناحية أخرى. ومع التأثيرات السلبية التى يتعرض لها أصحاب الدخول الثابتة وشبه الثابتة من العمال والموظفين بسبب تزايد أسعار السلع المستوردة فإنهم يطالبون بزيادة الأجور والمرتبات، وعندما يحدث ذلك فإن هذه الزيادة تتحول بدورها إلى طلب فعال يمكن أن يغذى موجة تضخمية إذا لم يكن الجهاز الإنتاجى المحلى قادرا على الاستجابة لهذا الطلب الفعال.

وإذا كان من المنطقى أن تؤدى زيادة أسعار الواردات إلى تقليل طلب الدولة عليها لمحاصرة التضخم الذى يأتى من خلالها فإن ذلك يرتبط بشكل أساسى بمرونة الطلب المحلى على هذه الواردات أى بمدى قدرة هذه الدولة على الاستغناء عن السلع المتسوردة، وبمدى قدرة الجهاز الإنتاجى داخل الدولة على إنتاج سلع مناظرة أو بديلة للسلع المستوردة. وإذا لم يكن بالإمكان تخفيض الواردات لأنها ضرورية أو إذا لم يكن من الممكن إنتاج بدائل محلية لها فإن ارتفاع أسعارها يكون ذا فعالية كبيرة فى خلق موجة تضخمية فى اقتصاد الدولة المستوردة.

ومن ناحية أخرى فإن الدولة عندما تتلقى تحويلات كبيرة من الخارج مثل تحويلات العاملين فى الخارج التى ترد إلى مصر، فإن كمية النقود المتاحة داخل الدولة تتزايد، لكن ذلك لايؤدى إلى حدوث التضخم لأن الأموال المحولة تكون بالعملات الحرة وليست بعملة الدولة. ولكن إذا سمحت الدولة باستخدام العملات الحرة الأجنبية فى التعاملات داخل الدولة فإن ذلك يؤدى إلى تحويل التحويلات القادمة من الخارج إلى طلب فعال لايقابله بالضرورة عرض مواز للسلع والخدمات بما يؤدى لحدوث تضخم يتجسد فى ارتفاع أسعار السلع والخدمات. أما إذا استخدمت تحويلات العاملين بالخارج فى تمويل واردات لمواجهة التزايد فى الطلب الفعال كنتيجة لهذه التحويلات فإن ذلك يقلل من احتمالات حدوث تضخم إلا فى حدود التضخم المرتبط بارتفاع أسعار الواردات إذا كانت قد ارتفعت. لكن هذا الوضع يعنى زيادة جانب المدفوعات فى الميزان التجارى للدولة. أما إذا استخدمت تحويلات العاملين بالخارج بشكل أساسى فى تمويل الاستثمارات، فإنها تؤدى إلى آثار تضخمية محدودة فى البداية كتلك التى تحدث عند بداية انتعاش أى اقتصاد، لكنها تؤدى فى الأجل المتوسط والطويل إلى زيادة قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات بما يقلل احتمالات تعرضه للتضخم.

٦- التضخم الركودى :

التضخم الركودى هو ظاهرة خاصة تتجسد فى ارتفاع أسعار السلع والخدمات فى نفس الوقت الذى يرتفع فيه معدل البطالة، وذلك عكس الفكرة المحورية التى روجها المفكرون الكينزيون والتى كانت ترتكز على أن هناك علاقة عكسية بين معدلى البطالة والتضخم، فإذا ارتفع أحدهما انخفض الآخر. وقد كان حدوث ظاهرة التضخم الركودى فى السبعينيات ضربة قوية للمدرسة الكينزية أدت إلى أفول نجمها وصعود مدرسة النقديين الجدد التى ركزت تفسيرها لأسباب حدوث التضخم بأنه نمو النقود بمعدلات أسرع من معدلات إنتاج السلع والخدمات.

والحقيقة أن التضخم الركودى يعود إلى أنه حتى فى فترات الركود التى ينخفض فيها الطلب الفعال وينخفض فيها مستوي تشغيل الجهاز الإنتاجى وتتزايد خلالها معدلات البطالة، فإن سيادة الاحتكار بصوره المختلفة مثل الاحتكار الكامل أو احتكار القلة يجعل الشركات المهيمنة على الاقتصاد قادرة على رفع أسعار السلع والخدمات التى تنتجها حتى فى ظل حالات الركود، لأن هذه الشركات لاتتعرض لمنافسة حرة وكاملة حقيقية يجبرها على تخفيض الأسعار عندما ينخفض الطلب الفعال فى حالات الركود.

العوامل المؤثرة على التضخم

هناك سلة متنوعة من العوامل المؤثرة على معدل التضخم والتى تتفاعل معا لتحدد مستوى التضخم فى أى اقتصاد. وبما أن التضخم هو الفجوة بين الطلب الفعال (الأكبر) والعرض المتاح من السلع والخدمات (الأقل)، فإن كل العوامل المؤثرة على معدل التضخم فى أى اقتصاد تكتسب فعاليتها من تأثيرها على الطلب أو العرض فى هذا الاقتصاد.

وفى البداية ينبغى الإشارة إلى أنه كلما ارتفعت مرونة العرض أى قدرته على الاستجابة للتغير فى الطلب فإن زيادة الطلب قد لاتؤدى لحدوث التضخم طالما أن العرض المرن قادر على مواجهة هذا الطلب. لكن عندما يصل مستوى التشغيل فى الاقتصاد إلى أقصاه تقل أو تنعدم مرونة العرض فى الأجل القصير وعندئذ تؤدى أى زيادة فى الطلب الفعال إلى حدوث التضخم المتجسد فى صورة ارتفاع الأسعار. ومن ناحية أخرى كلما ازدادت مرونة الطلب أى قدرته على التغير إذا تغيرت الأسعار فإن هذا يضع قيودا على زيادة الأسعار، أما إذا كان الطلب محدودا أو عديم المرونة فإن أى زيادة فى أسعار السلع والخدمات لاتؤدى لانخفاض الطلب وإنما تفتح الباب لموجة

تضخمية. ومن المعروف أن اقتصادات الدول غير المتقدمة صناعيا تتسم بانخفاض مرونات العرض والطلب بصفة عامة ومرونات العرض بشكل خاص مما يجعل تلك الاقتصادات أكثر عرضة للتضخم.

وإضافة إلى تأثير مرونات العرض والطلب على التضخم فإن حركة أسعار الفائدة وسعر الصرف والميل للادخار والميل للاستهلاك وطبيعة الموازنة العامة للدولة وحالة النمو الاقتصادى تؤثر بقوة فى تحديد حالة التضخم فى أى اقتصاد.

وبالنسبة لأسعار الفائدة فإنها كلما ارتفعت عن معدل التضخم فإنها تؤدى إلى تشجيع الادخار على حساب الاستهلاك (الطلب) وبالتالى تؤدى للضغط على معدل التضخم باتجاه الانخفاض وتزداد حركة أسعار الفائدة فى التأثير على التضخم كلما تحركت كمتغير مستقل وليس كمتغير يلاحق حالة من التضخم المتسارع دون أن يتجاوزه.

وبالنسبة لسعر الصرف فإنه كلما ارتفع سعر صرف عملة الدولة مقابل العملات الأجنبية فإن ذلك يعنى انخفاض أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية، وهو وضع يساعد على إبقاء معدلات التضخم منخفضة، برغم أنه يؤدى من ناحية أخرى إلى تشجيع الاستيراد إذا كانت التجارة الخارجية

للدولة تتسم بالتحرر. والعكس فى حالة اتجاه سعر صرف عملة الدولة للانخفاض مقابل العملات الأجنبية حيث يؤدى ذلك إلى ارتفاع أسعار الواردات فى سوق هذه الدولة عند تقويمها بعملتها المحلية ويؤدى إلى تغذية موجة تضخمية على نحو ما عرضنا فى تناولنا لظاهرة التضخم المستورد.

وفيما يتعلق بالميل المتوسط للادخار (الادخار كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى) والميل الحدى للادخار (الزيادة فى الادخار كنسبة من الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى) فإنه يتناسب عكسيا مع التضخم، فكلما ارتفع الميل المتوسط أو الميل الحدى للإدخار فى أى دولة فإن ذلك يعنى تهيئة الظروف لانخفاض معدل التضخم، والعكس عندما ينخفض الميل المتوسط والميل الحدى للادخار حيث يؤدى ذلك إلى انخفاض الادخار لصالح الاستهلاك بما يعنى تزايد الطلب بشكل يقود إلى زيادة معدل التضخم إذا لم يتزايد عرض السلع والخدمات بشكل يستجيب للزيادة فى الطلب.

وبالنسبة لتأثير الميل للاستهلاك على حركة معدل التضخم فى أى دولة فإنه عكس تأثير الميل للادخار تماما. ويتناسب الميل للاستهلاك طرديا مع معدل التضخم، حيث يؤدى تزايده لزيادة التضخم وانخفاضه لانخفاض التضخم وخاصة فى الاقتصادات التى لاتتمتع بمرونة عالية فى عرض السلع والخدمات.

وفيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة التى تتضمن جانبى الإيرادات العامة والنفقات العامة، فإنه إذا كانت النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة (حالة عجز الموازنة) فإن ذلك يفتح الباب أمام زيادة معدل التضخم إذا قامت الدولة بتمويل عجز الموازنة من خلال إصدار النقود بلا غطاء إنتاجى أو ذهبى. أما إذا قامت الدولة بتمويل هذا العجز من خلال الافتراض الداخلى -أنون وسندات الخزانة- فإنها تقوم بامتصاص جانب من السيولة النقدية من السوق الداخلى لتمويل العجز فى الموازنة بشكل يقلل تأثير هذا العجز على معدل التضخم، لكن القروض الداخلية التى حصلت عليها الدولة عندما تعود إلى المستهلكين فى صورة سيولة نقدية عندما يحل أجل أنون الخزانة وسنداتها فإنها تتحول إلى طلب فعال يمكن أن يؤدى لزيادة التضخم. أما إذا قامت الدولة بالاقتراض الخارجى لتمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة فإن تأثير ذلك على التضخم يتوقف على نمط الإنفاق العام، لكنه فى النهاية يعنى أن الطلب العام على السلع والخدمات أعلى من الإيرادات العامة وهو ما يشجع على زيادة معدل التضخم.

وبالنسبة لتأثير حالة النمو فى الاقتصاد على معدل التضخم فإن حالة الركود تعنى انخفاض الطلب. وبرغم ذلك من الضرورى أن يؤدى لانخفاض فى معدل التخضم، إلا أن حدوث ذلك يتطلب توافر حالة المنافسة الكاملة أو

شبه الكاملة فى الاقتصاد، وهى حالة غير واقعية فى كل اقتصادات العالم فى الوقت الراهن، ولذلك فإن حدوث الركود قد يتوافق مع ارتفاع الأسعار كما أشرنا فى تناولنا للتضخم الركودى وذلك فى ظل سيادة أنماط الاحتكار واحتكار القلة وتنافس القلة فى غالبية اقتصادات العالم. أما فى حالات الانتعاش الاقتصادى فإن الدخول الموزعة نتيجة رفع مستوى تشغيل الجهاز الإنتاجى القائم أو نتيجة تشغيل الاستثمارات الجديدة تتحول إلى طلب بأسرع من ظهور إنتاج الاستثمارات الجديدة والزيادة فى مستوى التشغيل بما يؤدى لخلق ضغوط تضخمية وخاصة أن تنفيذ أى استثمارات جديدة أو رفع مستوى تشغيل الجهاز الإنتاجى القائم يعنى من البداية وجود طلب إضافى على مدخلات الإنتاج وعلى السلع الاستثمارية بما قد يساهم فى تغذية التضخم إلا إذا اتخذت السلطات الاقتصادية والنقدية الإجراءات الكفيلة بمحاصرته. ولكن إذا كانت بدايات الانتعاش الاقتصادى يمكن أن تؤدى لزيادة معدل التضخم فإن ظهور إنتاج الاستثمارات الجديدة والإنتاج الناجم عن رفع مستوى تشغيل الجهاز الإنتاجى القائم يؤدى إلى زيادة عرض السلع والخدمات بشكل يمكن أن يؤدى إلى جمود أو حتى تراجع معدل التضخم.

قياس التضخم

بالرغم من أن التضخم كظاهرة تتجسد فى صورة ارتفاع الأسعار -باستثناء التضخم المكبوت- تبدو ظاهرة من السهل قياسها، إلا أن الأمر ليس كذلك فى الواقع. فمن السهل قياس معدل ارتفاع سعر سلعة معينة خلال فترة محددة بشكل دقيق، لكن قياس معدل ارتفاع أسعار السلع والخدمات بصفة عامة وهو مؤشر التضخم ينطوى على صعوبات كبيرة لأنه يتوقف على الأوزان النسبية (١) للسلع والخدمات الداخلة فى سلة قياس التضخم. ويمكن بتغيير الأوزان النسبية للسلع والخدمات المختلفة التى يستهلكها أى بلد أن نحصل على معدلات تضخم متباينة وذلك لأن معدل ارتفاع سعر كل سلعة أو خدمة يختلف عن معدل ارتفاع سعر باقى السلع والخدمات. وفى بعض الأحيان تقوم الإدارة الاقتصادية للدولة المسئولة عن حساب المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصاد فى هذه الدولة وضمنها مؤشر التضخم بتغيير سلة قياس التضخم بزيادة الأوزان النسبية للسلع التى لم ترتفع أسعارها إلا بشكل محدود، وذلك لتظهر معدل التضخم على أنه

(١) يقصد بالوزن النسبى للسلعة، حصتها من إجمالى استهلاك المجتمع، وتختلف من سلعة إلى أخرى، ويختلف تقديرها من جهة لأخرى حسب تقدير الجهة لمدى الاحتياج للطلب على السلعة.

منخفض إذا كان ذلك يخدم أهدافها السياسية الداخلية أو يعزز مكانتها الاقتصادية على الصعيد الخارجي. لكن مثل تلك القياسات غير الواقعية للتضخم ليست سوى نوع من الخداع وتعمد التضليل يؤدى لفقدان الإدارة الاقتصادية للدولة مصداقيتها على الصعيدين الداخلى والخارجى إذا كان التضخم الواقعى المعايش والمحسوس من أبناء أى مجتمع أكبر من المعدلات التى تعلن عنها الدولة. لذلك ولأغراض الشفافية والوضوح الضروريين لبناء أى توقعات أو اتخاذ أى قرارات استهلاكية أو استثمارية على أسس صحيحة، فإنه ينبغى على الإدارة الاقتصادية للدولة أن تحسب معدلات التضخم على أسس واقعية بناء على سلة متنوعة تعكس الأوزان النسبية لاستهلاك السلع والخدمات فى أى مجتمع، وهذا يظهر مدى صعوبة التضخم.

آثار التضخم

هناك سلة متنوعة من الآثار التى تنتج عن وجود ظاهرة التضخم فى أى اقتصاد، وهذه الآثار لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويمكن إيجاز هذه الآثار فيما يلى:

١- إعادة توزيع الدخول :

يعد أهم أثر لسيادة ظاهرة التضخم فى أى اقتصاد هو إعادة توزيع الدخول فى المجتمع، فأصحاب الدخول الثابتة وشبه الثابتة من العمال والموظفين وأرباب المعاشات يتعرضون لأكثر الآثار السلبية للتضخم حيث تنخفض دخولهم الحقيقية (١) نظرا لأن الدخول الاسمية لهم إذا تزايدت فى ظل التضخم فإنها تزيد بمعدلات أقل من معدلات التضخم، كما أنها لاتتزايد فى العادة إلا بعد حدوث التضخم بفترة. وهناك تفاوتات كبيرة فى تأثير التضخم على أصحاب الدخول الثابتة وشبه الثابتة حيث يتمكن المنضمون منهم إلى اتحادات وتنظيمات نقابية قوية من الحصول على زيادات قوية فى الأجور والرواتب تقلل التأثيرات السلبية للتضخم على دخولهم الحقيقية، فى

(١) الدخول الاسمية هى الدخل النقدى، أما الدخول الحقيقية فإنها القوى الشرائية للدخول الاسمية من السلع والخدمات.

حين يتعرض غير المنضمين منهم إلى مثل تلك الاتحادات والنقابات إلى تآكل دخولهم الحقيقية نظرا لعدم وجود التنظيم القادر على الدفاع عن حقوقهم.

وبالمقابل فإن أرباب العمل من منتجى السلع والخدمات يمكنهم تحقيق زيادات فى دخولهم الحقيقية لأن ارتفاع أسعار ما ينتجونه من سلع وخدمات يسبق زيادة الأجور والرواتب التى يدفعونها للعمال والموظفين الذين يعملون لديهم، فضلا عن أن معدلات زيادة أسعار السلع والخدمات تفوق معدلات زيادة الأجور والرواتب فى العادة فى الدول غير المتقدمة صناعيا. وحتى إذا زادت الأجور والرواتب بمعدلات تساوى أو تفوق معدلات زيادة أسعار السلع والخدمات فإن ذلك يكون مرتبطا بزيادة إنتاجية العمل بما يؤدى فى النهاية إلى تعويض أرباب العمل.

وباختصار يؤدى التضخم إلى إعادة توزيع الدخول لصالح أرباب العمل وبالذات من ينتجون سلعا تكون مرونة الطلب عليها محدودة، وفى غير صالح أصحاب الدخول الثابتة وشبه الثابتة من العمال والموظفين وأرباب المعاشات.

ومن المؤكد أن هذا النمط من تأثير التضخم على عملية إعادة توزيع الدخول يؤدى على هذا النحو إلى الإضرار بفئات الدخول المحدودة والوسطى لصالح فئات الدخل العليا بما يزيد الفجوة بين الطرفين ويؤدى إلى حالة من سوء توزيع الدخل يمكن أن ينجم عنها توترات سياسية واجتماعية.

٢- إعادة تقويم الأصول :

يؤدى التضخم إلى إعادة تقويم الأصول فى أى مجتمع، فالذين تتركز أصولهم فى حيازة النقود بشكل مباشر أو فى صورة ودائع مصرفية أو أوراق مالية ثابتة القيمة والعائد (السندات) يتعرضون لتآكل القيمة الحقيقية لأصولهم بما يصيب مركزهم الاقتصادى بتدهور نسبى فى المجتمع. وفى الغالب يكون هؤلاء ممن ينتمون إلى الطبقة الوسطى أو حتى من الطبقة العيا ممن لايحبون المخاطرة فى أسواق الأسهم أو فى الاستثمارات المباشرة ويفضلون الاستثمار فى السندات مضمونة العائد. وهؤلاء كما أشرنا يتعرضون لتدهور فى قيمة أصولهم بسبب التضخم.

أما الذين تتركز أصولهم فى الأراضى والعقارات والذهب والأصول الإنتاجية القائمة فإن قيمة أصولهم تتزايد فى ظل التضخم بنفس معدل زيادة الأسعار فى المتوسط بما يعزز مركزهم الاقتصادى. ومن البديهى أن هناك تفاوتا بين تحسن القيمة النسبية لأصول المجموعات المختلفة وثروتها من أصحاب الأراضى والعقارات والذهب والأصول الإنتاجية القائمة تبعا لمدى التفاوت فى ارتفاع أسعار الأصول التى يملوكنها.

ومن المنطقى أن تؤدى إعادة تقويم الأصول فى أى مجتمع فى حالات التضخم الممتدة إلى إعادة تشكيل خريطة النفوذ الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فى أى بلد لصالح الفئات التى زادت قيمة أصولها نسبيا فى ظل التضخم.

٣- اضطراب حسابات الادخار والاستثمار :

إذا كان التضخم يعنى انخفاض القدرة الشرائية للنقود فإن أصحاب الدخول الثابتة وشبه الثابتة يتعرضون لانخفاض القدرة الشرائية لدخولهم، ونظرا لأن الجانب الأعظم من السلع التى تستهلكها هذه الفئات هى سلع ضرورية فإن طلبهم عليها يكون غير مرن ومع زيادة أسعارها تزيد النسبة التى يخصصونها من دخولهم لتمويل الاستهلاك، وذلك على حساب النسبة التى كانوا يوجهونها إلى الادخار، وهذا الأثر سلبى بالنسبة للادخار بصفة عامة.

أما بالنسبة لأرباب العمل من منتجى السلع والخدمات الذين يستفيدون من إعادة توزيع الدخول لصالحهم فى ظل التضخم فإن النسبة التى كانوا يحتجزونها كادخار من دخولهم تأخذ فى التزايد. ولكن نظرا لأن المدخرات فى صورتها النقدية أو فى صورة الاستثمارات ثابتة أو شبه ثابتة القيمة والعائد (السندات) تتعرض للتآكل فإن المدخرات المتزايدة لدى أرباب الأعمال فى فترات التضخم تتحول بشكل سريع إلى إحدى وجهتين: فإما أن تتحول إلى استثمارات تنتج السلع والخدمات وهذا هو الاتجاه الغالب فى الدول الصناعية المتقدمة التى تتوافر فيها فئة واسعة من المنظمين ورجال الأعمال الأكفاء وتتوافر لأبنائها ثقافة استثمارية جيدة تراكمت لديهم بشكل تاريخى.

وإما أن تتحول إلى شراء الأراضى والعقارات والمعادن النفيسة وعلى رأسها الذهب وهذا هو الاتجاه الغالب فى الدول غير المتقدمة. وفى الحالة الأولى السائدة فى الدول المتقدمة فإن استثمار أرباب الأعمال لمدخراتهم المتزايدة بسبب التضخم يؤدى إلى زيادة قدرة اقتصاد الدولة على إنتاج السلع والخدمات بما يؤدى إلى تجميد معدل التضخم أو حتى تخفيضه، على عكس الدول غير المتقدمة صناعيا التى يؤدى استثمار أرباب العمل فيها لمدخراتهم المتزايدة بسبب التضخم فى شراء الأراضى والعقارات والذهب إلى ارتفاع جنونى وغير منطقى فى أسعارها وإلى إبقاء عرض السلع والخدمات فى حالة من الجمود تساهم فى زيادة احتمالات تصاعد التضخم وجموحه.

وعلى صعيد آخر تؤدى سيادة ظاهرة التضخم فى اقتصاد أى دولة إلى تشجيع حائزى الأموال على شراء الأسهم وهى متغيرة القيمة والعائد وهو أمر يمكن أن يساهم فى إنعاش البورصات فى هذه الدولة بشكل يمكن أن يؤدى لتحولها إلى آلية رئيسية لتمويل الاستثمارات أو يعزز دورها فى هذا الصدد، وذلك إذا ظل التضخم فى حدود معقولة، ولكن إذا اتجه للصعود بقوة فإنه يخلق حالة من الاضطراب فى البورصة فى ظل اضطراب التوقعات بشأن المستقبل الاقتصادى للوحدات الإنتاجية التى يتم تداول أسهمها فى البورصة.

ومن ناحية أخرى يؤدى التضخم المتمثل فى ارتفاع أسعار السلع والخدمات إلى خلق حالة من الاضطراب فى حسابات الاستثمار التى تكون مبنية على توقعات أسعار مدخلات الإنتاج وأجور العمالة وأسعار المنتجات وهى كلها تكون متغيرة فى ظل التضخم وتحديدا إذا كانت معدلات ارتفاعه كبيرة.

ويمكن أن يؤدى الاضطراب فى حسابات الاستثمار إلى تجميد الاستثمارات عند المستويات المرتفعة للتضخم بما يؤدى لتحويل المدخرات إلى المضاربة التى تقود الاقتصاد تجاه موجة تضخمية منفلقة أو جامحة.

٤- التضخم وعجز الموازنة العامة للدولة :

إذا كان عجز الموازنة العامة للدولة يساهم فى تغذية التضخم فإن تزايد معدلات التضخم يساهم هو الآخر فى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة حيث إن التضخم الذى يتمثل فى ارتفاع أسعار السلع والخدمات يؤدى إلى ارتفاع قيمة الإنفاق الحكومى على شراء السلع والخدمات. كما أن ارتفاع معدلات التضخم الذى يؤدى إلى زيادة الأجور والمرتبات يعنى زيادة مخصصات الأجور والرواتب فى جانب الإنفاق فى الميزانية العامة للدولة بما يزيد من بنود الإنفاق المغذية لعجز الموازنة.

كذلك فإن الدولة قد تكون مضطرة فى ظل تزايد معدلات التضخم، إلى

زيادة مخصصات دعم السلع والخدمات الأساسية حتى تتفادى حدوث توترات سياسية واجتماعية تؤثر سلبيا على النظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى القائم. وبالطبع تؤدى زيادة مخصصات دعم السلع والخدمات إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة. ومع محاولات الدولة تمويل هذا العجز فإنها تلجأ بالذات فى الدول غير المتطورة صناعيا إلى أساليب تؤدى إلى زيادة معدل التضخم لتخلق حلقة مفرغة من تغذية التضخم لعجز الموازنة العامة للدولة، وتغذية عجز الموازنة للتضخم.

٥- التضخم المكبوت وكفاءة تخصيص الموارد :

يؤدى نمط خاص من أنماط التضخم وهو التضخم المكبوت إلى تشويه هيكل الأسعار فى الدولة التى تعانى منه، ويؤدى نتيجة لذلك إلى إضعاف كفاءة تخصيص الموارد فى الدولة. ونظرا لأن تدخل الدولة لتحديد أسعار منخفضة لبعض السلع عن السعر الذى يمكن أن يسود فى حالة التفاعل الحر بين العرض والطلب يتركز أساسا على السلع الضرورية فإن انخفاض الأسعار الفعلية لهذه السلع من أسعارها التى يمكن أن تسود فى تفاعل حر بين العرض والطلب يؤدى إلى انصراف المنتجين عن إنتاجها واتجاههم إلى إنتاج سلع وخدمات لاتقوم الدولة بتحديد أسعار تحكمية منخفضة لها. وإذا لم تقم الدولة بإلزام المنتجين أو بعضهم بإنتاج الخدمات والسلع التى تحدد

أسعارها تحكميا فإن عرض هذه السلع والخدمات يتراجع بما يزيد من التضخم المكبوت من ناحية، ويؤدى من ناحية أخرى إلى اتجاه عناصر الإنتاج إلى إنتاج سلع غير ضرورية أو مخصصة للتصدير على حساب السلع الضرورية التى تضطر الدولة لاستيرادها. وعندما تستورد الدولة سلعا ضرورية من الخارج وتقوم ببيعها بأسعار مدعومة فإنها تكون كمن قدم دعما للمنتج الخارجى ليبيع سلعته بأسعار منخفضة فى أسواق هذه الدولة وذلك على حساب المنتج المحلى الذى يفرض عليه أن يبيع بأسعار منخفضة أى يقدم بنفسه الدعم للمستهلكين بدلا من الدولة.

أما إذا قامت الدولة بإلزام المنتجين بإنتاج بعض السلع الزراعية أو الصناعية لبيعها بأسعار تقل عن الأسعار التى يمكن أن تسود لها فى أى تفاعل حر بين العرض والطلب فإن ذلك يقلل حوافز زيادة الإنتاجية والإنتاج ويؤدى إلى حالة من التدهور فى إنتاج هذه السلع وإلى تدهور جودتها ومواصفاتها.

وفضلا عن الآثر الاقتصادية فإن المنتجين الذين يتعرضون للإجبار من الدول على إنتاج سلع معينة بأسعار منخفضة تحددها الدولة يتولد لديهم شعور بالقهر يمكن أن يؤدى إلى حدوث توترات سياسية واجتماعية. وربما يكون المثال التقليدى الذى تكرر فى غالبية دول العالم هو إجبار الدولة

للمزارعين على زراعة بعض المحاصيل الأساسية مع قيام الدولة بشراء تلك المحاصيل بأسعار تقل عن الأسعار التى يمكن أن تسود لها فى أى تفاعل حر بين العرض والطب بما يقود إلى انخفاض إنتاجية الأرض من تلك المحاصيل، وإلى تهرب المزارعين من زراعتها بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، وإلى اتجاه المزارعين إلى زراعة أراضيهم بالمحاصيل التى لا تحدد الدولة أسعارها تحكميا حتى يمكنهم رفع دخلورهم وإيقاف استنزاف الدولةلهم.

٦- تأثير التضخم على التجارة الخارجية وأسعار الصرف:

يؤدى ارتفاع معدل التضخم المتجسد فى ارتفاع أسعار السلع والخدمات فى أى دولة إلى ارتفاع أسعار صادراتها وهو ما يؤدى إلى إضعاف قدرتها التنافسية فى الأسواق الخارجية ويؤدى بالتالى إلى انخفاض حصيلتها. وبالمقابل فإنه إذا لم تكن الدول الأخرى تعانى من تضخم مماثل فإن أسعار واردات الدولة من هذه الدول الأخرى تبقى شبه ثابتة بما يؤدى إلى زيادة واردات الدولة منها. ومع تراجع الصادرات وتزايد الواردات فى الدولة التى تعانى من التضخم فإن الميزان التجارى لهذه الدولة يتعرض لمؤثرات سلبية، فإذا كان يحقق فائضا تجاريا فإن هذا الفائض يتقلص، وإذا كان يحقق عجزا تجاريا فإن هذا العجز يتجه للتزايد.

ومن المؤكد أن تزايد الاحتياجات من النقد الأجنبى لتمويل الواردات أو لتمويل العجز التجارى فإن عملة الدولة تتعرض لضغوط قوية تجاه تخفيض أسعارها مقابل العملات الحرة الرئيسية وعلى رأسها الدولار الأمريكى الذى يهيمن على أكثر من ٦٠٪ من إجمالى الاحتياجات الدولية لكل دول العالم فى الوقت الراهن.

وبرغم أن تراجع سعر صرف عملة أى دولة يمكن أن يؤدى إلى زيادة القدرة التنافسية لصادراتها، إلا أن تزايد هذه الصادرات فعليا يتوقف على مرونة الطلب الخارجى على هذه الصادرات وعلى قدرة الجهاز الإنتاجى للدولة على الاستجابة لأى زيادة فى الطلب الخارجى على السلع التى ينتجها.

ويمكن القول بصفة عامة إن أى اقتصاد وأى مجتمع يمكنه التعايش مع معدل تضخم معتدل فى حدود تقل عن ١٠٪ سنويا حسبما يتفق غالبية المفكرين، لكن عندما يزيد معدل التضخم عن ذلك فإنه يخلق سلة متنوعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية غير المواتية بما يستدعى وضع السياسات الاقتصادية المتنوعة لمكافحة التضخم.

سياسات مكافحة التضخم

طرحت المدارس الفكرية الرئيسية مواقفها من مكافحة التضخم بالصورة التى تنسجم مع رؤية كل مدرسة لأسباب التضخم. فقد ركز النقديون الذين يفسرون أسباب التضخم على أنها نمو النقود بمعدلات أسرع من معدلات نمو إنتاج السلع والخدمات، على مكافحة التضخم عن طريق جعل معدل النمو فى عرضى النقود أقل من معدل النمو فى الدخل القومى، وركزوا أيضا على ضرورة استخدام الآليات النقدية وتحديد سعر الفائدة وسعر الصرف كمرتكزات رئيسية فى مكافحة التضخم. كما تبنوا سياسات تجميد الأجور وتخفيض الإنفاق العام علي الدعم السلعى لمكافحة التضخم.

أما الكينزيون فقد ركزوا على مكافحة التضخم عن طريق تخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب لامتصاص السيولة وتحديد الزيادات فى الأسعار والأجور بشكل متواز ومعتدل وقائم على أسس واقعية لكنه نو طابع تحكمى أو اتفاقى. واستخدام حركة أسعار الفائدة فى مكافحة التضخم حيث تؤدى زيادة أسعار الفائدة إلى زيادة حوافز الادخار على حساب الاستهلاك مما يؤدى لتخفيض معدل نمو الطلب بما يؤدى إلى تجميد الأسعار أو تخفيضها.

أما المفكرون الذين ينتمون إلى المدارس الفكرية المرتبطة بالفكر الماركسى

فإنهم ركزوا على ضرورة تخطيط الأسعار بشكل واقعى للتحكم فى معدل التضخم، وركزوا أيضا على ضرورة إصلاح الخلل الهيكلى فى بنية الاقتصادات المصابة بالتضخم بشكل ممتد، والعمل على تنويع هذه الاقتصادات وعلى رفع إنتاجية القطاعات المختلفة فيها لزيادة الإنتاج -العرض- بما يخفف الضغوط التضخمية التى يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد. كما ركزوا أيضا على ضرورة تقليل التفاوت فى الدخل لضبط الميل للاستهلاك ومكافحة التضخم. كما ركزوا على ضرورة العمل على رفع درجة الاكتفاء الذاتى من خلال سياسة الإحلال محل الواردات لتقليل احتمالات استيراد التضخم عبر التجارة الخارجية.

والحقيقة أن الظروف الاقتصادية التى تختلف من دولة إلى أخرى تقتضى من السلطات الاقتصادية فى كل دولة أن تنتقى الآليات الملائمة لظروفها لمكافحة التضخم من الآليات التى طرحتها كافة المدارس الفكرية لعلاج ظاهرة التضخم. ومن الضرورى فى هذا الصدد أن نؤكد على أنه إذا كان التضخم ينشأ عن زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع والخدمات بما يؤدى لارتفا ع أسعارها، وأيضا عن وجود الأنماط المختلفة للاحتكار من الاحتكار الكامل إلى المنافسة الاحتكارية مرورا باحتكار القلة والتى يمكن أن تؤدى لارتفا ع الأسعار حتى فى ظل الطلب، فإن سياسات مكافحة التضخم ينبغى أن تركز على التأثير فى عرض السلع والخدمات وفى الطلب عليها، وينبغى أن تركز أيضا على مكافحة الأشكال المختلفة للاحتكار التى يمكن أن

تؤدى لحدوث التضخم فى حالات الانتعاش أو الركود الاقتصادى على السواء.

وفيما يتعلق بمكافحة التضخم عن طريق زيادة عرض السلع والخدمات من الضرورى للدولة التى تعانى من التضخم ولأى دولة بصفة عامة أن تعمل على رفع مستوى الإنتاجية فى القطاعات المختلفة لاقتصادها عن طريق رفع مستوى التعليم والتدريب والتحديث التكنولوجى. كذلك فإنه من الضرورى على الدولة التى تعانى من التضخم أن تعمل على حفز الاستثمارات الخاصة وزيادة الاستثمارات العامة المنتجة للسلع والخدمات مع التركيز على إعطاء حوافز وإعفاءات للاستثمارات فى قطاعات الإنتاج السلعى التى يحتاجها المجتمع والتى يعانى المجتمع من ارتفاع أسعار السلع التى تنتجها بمعدلات سريعة، أو بمعنى آخر على الدولة التى تعانى من التضخم وتعمل على حفز الاستثمارات الجديدة أن تستخدم الأدوات المالية والنقدية لتوجه تلك الاستثمارات فى اتجاه يؤدى لتنويع بنيان الاقتصاد وجعل إنتاجه من السلع والخدمات يتوافق مع الاحتياجات الاجتماعية منها بما يؤدى لتقليل احتمالات تزايد معدل التضخم.

كذلك فإنه على الدولة التى تعانى من التضخم أن تعمد إلى تحريك أسعار الفائدة بشكل مرن لحفز الاستثمارات كآلية لزيادة عرض السلع والخدمات من ناحية مع الحفاظ على مستوى ادخار يكفل تمويل الاستثمارات ومستوى من

الاستهلاك والطلب يكفل تسويق إنتاج هذه الاستثمارات.

كذلك فإن الدولة يمكنها التأثير فى حجم الطلب عن طريق أسعار الفائدة وعن طريق امتصاص السيولة من خلال طرح السندات الحكومية وهى متوسطة وطويلة الأجل بطبيعتها بدلا من طرح أذون الخزانة قصيرة الأجل، وذلك كآلية لمكافحة التضخم. ويمكن للسندات أن تكون آلية فعالة فى مكافحة التضخم إذا استخدمت فى تمويل الاستثمار بحيث تؤدى وظيفة إيجابية مزدوجة وهى امتصاص السيولة من جهة وزيادة عرض السلع والخدمات من جهة أخرى لدى استخدامها فى تنفيذ استثمارات منتجة للسلع والخدمات الضروريةللمجتمع.

كذلك فإنه من الضرورى للدولة وهى تحاول علاج ظاهرة التضخم أن تعمل على تحقيق التوازن فى الميزانية العامة للدولة عن طريق ضبط الإنفاق العام قدر الإمكان ووضعه تحت رقابة الهيئات الشعبية حتى لايتسرب فى دهاليز الفساد ويتحول لعامل مسبب للتضخم دون تحقيق الفوائد الاجتماعية العامة المرجوة منه. ومن الضرورى للدولة التى تعانى من التضخم أن تعمل على استبعاد تمويل الإنفاق العام عن طريق إصدار النقود بلا غطاء إنتاجى أو ذهبى لأن هذه النقود العارية من الغطاء هى عنصر أساسى فى إحداث الموجات التضخمية. ومن الضرورى أن نؤكد فى هذا الصدد على ضرورة أخذ وجهة نظر النقديين فى الاعتبار وجعل معدل نمو النقود مساويا أو يقل عن معدل نمو الدخل القومى.

ومن ناحية أخرى فإنه عندما ترتفع معدلات التضخم لدى الشركاء التجاريين لأى دولة فإنها تؤدى إلى ارتفاع أسعار واردات هذه الدولة من شركائها بما قد يؤدى إلى تخفيض تلك الواردات، وقد لايؤدى لتخفيضها بشكل ملموس إذا كانت واردات ضرورية ولابدائل لها. وفى كل الأحوال فإن ارتفاع أسعار الواردات وما يؤدى إليه من استيراد التضخم يتطلب من الدولة المستوردة أن تحاول السيطرة على التضخم المستورد عن طريق اتخاذ السياسات الكفيلة بتشجيع الاعتماد على الإنتاج المحلى بدلا من الاستيراد مع التركيز على أن تكون تلك السياسات تلقائية وليست تحكمية، وأعنى بالسياسات التلقائية السياسات الكفيلة بحفز الإنتاج المحلى ورفع قدرته التنافسية ليصبح بديلا جيدا من ناحية السعر والجودة للواردات.

وبرغم تركيزنا فى كافة سياسات مكافحة التضخم على أن تكون ذات طابع تلقائى وليس تحكميا فإن هناك حالات استثنائية لايمكن مكافحة التضخم خلالها إلا بصورة تحكمية من خلال التحديد الرسمى المقترن بالرقابة الصارمة للأسعار والعقوبات الرادعة لمن يتجاوزها مثل حالات الطوارىء عند أى كارثة، أو حالات الحرب أو حالات جموح التضخم بشكل ينطوى على آثار تدميرية للاقتصاد.

الفهرس

سلسلة المعارف

الهدف الأساسى من هذه السلسلة هو تبسيط المفاهيم والمصطلحات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التى تستخدم يوميا تقريبا دون أن يعى الجمهور معناها بوضوح، فمن المدهش أن غالبية المثقفين العرب ناهيك عن الجمهور العادى لايدرك الفرق بين ميزان المدفوعات والميزان التجارى أو بين التضخم والانكماش، كما لايعرف إلا النذر اليسير عن النظم السياسية والنظم الاقتصادية، وماهية العلاقات الدولية وآلية عمل المنظمات الدولية سواء السياسية أو الاقتصادية.. إلخ.

لذلك كان ظهور هذه السلسلة حتميا لتلافى ذلك النقص الثقافى المروع ولسد الفجوة بين الشخص العادى والخبير المؤهل. وهى ضرورة استوجبها تأثير تلك المفاهيم تأثيرا متناميا ومباشرا على حياتنا وعلى مجتمعاتنا وعلى مجمل النشاط البشرى عموما.

وقد روعى فى هذا التبسيط أن يلم بالمفاهيم الأساسية وأن يكون كافيا بشكل كبير لفهم الموضوعات محل البحث. كما روعى أيضا بشكل أساسى أن يكون فى متناول فهم الطالب من سن ١٤ سنة فأكثر.

فهذه السلسلة هى دون شك مهمة لتكوين وعى ثقافى شامل يساهم فى التفاعل مع متطلبات عالم القرن الواحد والعشرين بفاعلية وبإدارك لما يتطلبه هذا العالم من إلمام بهذه المفاهيم الأساسية.

ممدوح الغالى

